

ادّعاء أن القرآنَ وساوسُ ألقاها الشيطانُ على النبيِّ □

التاريخ : 23-08-2022 07:04:21

المصدر : مركز أصول

المؤلف : باحثو مركز أصول

نص السؤال

ادّعاء أن القرآنَ وساوسُ ألقاها الشيطانُ على النبيِّ □

خاتمة الجواب

للعلماءِ موقفان من هذه القصة، وتفسير آية الحجّ:

الموقف الأول: ما عليه معظمُ المفسّرين، وكثيرٌ من العلماءِ المتأخّرين: وهو الطعنُ في قصة الغرانيقِ من جهةِ السندِ والمتن، ومن جهة معارضتها للقرآن، أو الجوابُ عنها وتأويلها على فرضِ صحّتها والتسليمِ بثبوتها؛ ويقولون: قبل البناءِ على دعوى ما؛ فإنه يجبُ التأكدُ من ثباتِ ما بُيِّثَ عليه؛ ولهذا قالوا قديماً: «تَبَّتِ العَرْشُ، ثُمَّ انْقَشَ»، وإلا فإنه سينهارُ جميعُ ما بُيِّثَ عليه، ومن ذلك هذه الدعوى، والتي يُمكنُ إجمالُ الجوابِ عنها في النقاطِ التالية:

أولاً: أهلُ العلمِ بالحديثِ يَعْلَمُونَ ضَعْفَ قِصَّةِ العَرَانِيْقِ:

والتي تقول: إن رسولَ اللهِ □ كان يصليّ بالناسِ بسورةِ النَّجْمِ، وإنه لما قرأ قوله تعالى:

{أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى}

[النجم: 19-20]

سجدَ النبيِّ □ ومن خلفه، وسجدَ المشركون، وقالوا: ما ذكّرت آلهتنا بخيرٍ قبل اليوم، وزعموا أن النبيِّ □ قال حينئذٍ: «تِلْكَ العَرَانِيْقُ العُلَى، وَإِنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى»، وقد أنكرَ هذه القصةَ الكثيرُ من علماءِ الإسلامِ السابقين والمُحدّثين، نقلاً وعقلاً؛ فهي لا تثبتُ سنداً، وتتنافى مع عِصْمَةِ الرَسُولِ □؛ كما أنها تتهاوى أمامَ البحثِ العلميِّ التاريخيِّ والاجتماعيِّ؛ (كالنظرِ في الآثارِ المفترضة لها لو كانت صحيحةً...); فهي قصةٌ ساقطةٌ نقلاً، وعقلاً، ولغةً أيضاً □

وقد ذكّر بعضُ المفسّرين قصةَ العَرَانِيْقِ، ولكنّها من طُرُقٍ كلّها ضعيفةٌ، وهي مرسلَةٌ ليست مسندةً من وجهٍ صحيح، وإيرادُ بعضِ العلماءِ

لها، ليس بقصدِ تصحيحها، ولكنها من بابِ: «جَمْع ما قيل في الباب»، ونحو ذلك □

ثانيًا: بطلانُ القِصَّةِ من جهةِ النقلِ:

ومن أدلَّة ذلك: أن الله تعالى أخبر أنه يحفظ القرآن من أن يدخل عليه ما ليس منه، أو ينقص منه شيء، أو يُحرّف عن مواضعه؛ قال تعالى:

{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}

[الحجر: 9]

ولو صحَّ أن الرسول □ قد نطقَ أثناء قراءته بالكلمتين المذكورتين، لدخل في القرآن ما ليس منه، فلا يكونُ هناك حفظٌ؛ وهذا مخالفٌ لنصِّ القرآن □

وقال الله تعالى:

{إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}

[النحل: 99]

وهل هناك بشرٌ أصدقُ إيمانًا، وأشدُّ توكلًا على الله من الأنبياء، ولا سيَّما خيرهم وأفضلهم □؟!

وقد أقرَّ الشيطانُ بأنه لا سلطانَ له على عبادِ اللهِ المحلِّصينَ؛ فقال تعالى:

{قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُعَوِّبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُحْلَصِينَ}

[ص: 82-83]

ومن أحقُّ من الأنبياءِ بالاصطفاء؟! أو من أشدُّ إخلاصًا منهم لله؟! ونبيُّنا محمَّدٌ □ على رأسِ المصطفينَ الأخيارِ، وفي الذروةِ منهم إخلاصًا لله □

ثالثًا: بطلانُ القِصَّةِ من جهةِ العقلِ:

فقد أجمعتِ الأُمَّةُ على عصمةِ النبي □ من مثل ذلك؛ إذ لو جاز هذا من الرسولِ، لَجَارَ تكذيبُهُ، والكذبُ على الرسولِ محالٌ؛ إذ صدورُ مثل هذه القِصَّةِ عن الرسولِ محالٌ، ولو قاله عمدًا أو سهوًا، لم يكن هناك عصمةٌ، وهو مردودٌ؛ كما أن القِصَّةَ تخالفُ عقيدةَ التوحيدِ التي من أجلها بعثَ الله نبيَّهُ □□

والأصلُ أن الشيطانَ لا يُوسوسُ بآياتٍ تذكُّمه، وتحذِّرُ البشريَّةَ من إغوائه، أو أن الجنَّ يُوحون بشيءٍ، ثم يدعون قومهم للإيمان به؛ كما قال تعالى في سورة الأحقاف:

{وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفْرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ}

[الأحقاف: 29]

ثم إن المتأملَ للتعاليم والتوجيهات التي تمتلئُ بها سورُ القرآنِ الكريمِ، يجدُ أن خيريةَ هذه التعاليم وفوائدها للبشرِ لا يمكنُ أن يكونَ مصدرها الشيطانُ الرجيمُ، رأسُ الغوايةِ والضلالِ، ومصدر كلِّ شرٍ □

رابعًا: بطلانُ القِصَّةِ من جهةِ اللغةِ:

فإنه لم يرد قطُّ عن العربِ: أنهم وصفوا آلهتهم بـ «العَرَانِيْقِ»، لا في الشِّعرِ ولا في النثرِ، والذي تعرفُهُ اللغةُ: أن «العَرْنُوْقَ، والعَرْنِيْقَ»: اسمٌ لطائرٍ مائيٍّ أسودٍ أو أبيضٍ، ومن معانيه: الشابُّ الأبيضُ الجميلُ، ولا شيءٌ من معانيه اللغويَّةِ يلائمُ معنى الآلهةِ والأصنامِ؛ حتى يُطلقَ

عليهما في فصيح الكلام الذي يُعزّض على أمراء الفصاحة والبيان؛ فكيف يفرّح به المشركون، ويعتبرون ذلك ذكراً لآلهتهم بالخير؟! الموقف الثاني في الجواب عن حادثة الغرائيق: موقف فريق من العلماء، وقد جلاه ابن تيمية رحمه الله؛ فقد تكلم عن قصة الغرائيق، وتفسير آية الحج، وذكر: أن الأنبياء عليهم السلام معصومون في تبليغ الرسالة؛ فلا يستقر في ذلك شيء من الخطأ باتفاق المسلمين، ولكن وقع الخلاف في مسألة، وهي: هل يجوز أن يسبق على لسان النبي ^ ما يستدرّكه الله تعالى، ويبينه له؛ بحيث لا يُقرّه على الخطأ، أم لا يجوز؟:

وقد بين الشيخ أن الناس صاروا في ذلك على قولين:

الأول: قول بعض المتأخرين؛ حيث لم يجوزوا ذلك؛ لظنهم أن في ذلك خطأ في التبليغ - والنبي معصوم من ذلك - وطعنوا في حادثة الغرائيق، وقالوا: «إنها لم تثبت»، وهؤلاء أولوا التمي في آية الحج بتمني القلب وحديث النفس، ولكن الشيخ ضعف هذا التأويل؛ وذلك لأن السلف اتفقوا على أن التمي هو التلاوة والقرآن؛ كما في قوله تعالى:

{وَمِنْهُمْ أُمَّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُونَ}

[البقرة: 78]

واستدل أيضاً على تفسير التمي بالتلاوة: بأن الله تعالى أحبر أنه جعل ما ألقى الشيطان فتنه للذين في قلوبهم مرض، والقاسية قلوبهم؛ وهذا إنما يكون إذا كان ذلك ظاهراً يسمعه الناس، لا باطناً في النفس؛ يقول: «لكن الأول - يريد: تفسير التمي بالتلاوة والقرآن - هو المعروف في التفسير، وهو ظاهر القرآن، ومراد الآية قطعاً؛ لقوله بعد ذلك:

{فَيَسْخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ}

[الحج: 52-53]

وهذا كله لا يكون في مجرد القلب إذا لم يتكلم به النبي».

وذكر رحمه الله: أن فريقاً من المتأخرين رأى ثبوت ما جاء من الآثار في حادثة الغرائيق، ولكنه منع جواز الإلقاء في كلام النبي ^، وذهب إلى أن الإلقاء هو في سمع المستمعين، ولم يتكلم به الرسول ^.

وبين الشيخ: أن المحذور الذي قر منه هذا الفريق وارد على هذا التقدير أيضاً؛ يقول: «ومن علم أنه ثبت - أي: ما نُقل من الزيادة في سورة النجم - قال: «هذا ألقاه الشيطان في مسامعه، ولم يلفظ به الرسول ^»، ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضاً».

الثاني: القول الذي عليه عامة السلف ومن اتبعهم، وهو: أن الإلقاء كان في نفس التلاوة؛ كما دلت عليه الآية وسياقها من غير وجه، وكما وردت به الآثار عن السلف؛ ولا محذور في ذلك، إلا إذا قرّ عليه، فأما إذا نسخ الله ما ألقى الشيطان، وأحكم آياته، فلا محذور في ذلك، وليس هو خطأ وغلطاً في تبليغ الرسالة، إلا إذا قرّ عليه، وهو معصوم في تبليغ الرسالة: أن يُقرّ على خطأ

وذكر الشيخ: أن كون النبي ^ رسولاً لله، يقتضي أنه صادق فيما يُخبر به عن الله، ولولا ذلك، ما قامت الحجة به، والصدق يتضمن نفي الكذب، ونفي الخطأ، فلو جاز عليه الخطأ فيما يُخبر به عن الله، وأقرّ عليه، لم يكن كل ما يُخبر به: عن الله، وبين رحمه الله: أن الذين منعوا أن يقع الإلقاء في تبليغه، فرؤوا من هذا، وقصدوا خيراً، وأحسنوا في ذلك، لكن يقال لهم: «ألقى، ثم أحكم»؛ فلا محذور في ذلك؛ فإن هذا يشبه النسخ لمن بلغه الأمر والنهي؛ قال رحمه الله: «وهذا مما اتفق عليه جميع الناس من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، لم يتنازعوا: أنه لا يجوز أن يستقر في خبره عن الله خطأ، وإنما تنازعوا: هل يجوز أن يقع من الغلط ما يستدرّكه ويبينه، فلا ينافي مقصود الرسالة، كما نُقل من ذكر: «تلك الغرائيق الغلاة، وإن شفاعتها لثرتجي»؛ هذا فيه قولان للناس:

منهم: مَنْ مَنَعَ ذلك أيضًا، وطَعَنَ في وقوع ذلك □

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ سَمِعُوا مَا لَمْ يَقُلْهُ؛ فَكَانَ الْخَطَأُ فِي سَمْعِهِمْ، وَالشَّيْطَانُ أَلْقَى فِي سَمْعِهِمْ □

وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ، قَالَ: «إِذَا حَصَلَ الْبَيَانُ، وَنَسَخَ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ»، لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَحْذُورًا، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِهِ وَأَمَانَتِهِ وَدِيَانَتِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّبِعِ هَوَاهُ، وَلَا مُصِرٌّ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ؛ فَكفَلَ طَالِبِ الرِّيَاسَةِ الْمَصِرَّ عَلَى خَطِيئِهِ، وَإِذَا كَانَ نَسْخُ مَا جُزِمَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ، لَا مَحْذُورَ فِيهِ، فَنَسَخُ مِثْلِ هَذَا أَوْلَى أَلَا يَكُونُ فِيهِ مَحْذُورًا؛ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ... }

[الحج: 52]

وَقَالَ أَيْضًا: «وَإِذَا كَانَ التَّمَيُّ لَا بَدَأَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ الْقَوْلُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

الأوَّلُ: أَنْ الْإِلْقَاءَ هُوَ فِي سَمْعِ الْمَسْتَمِعِينَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ الرَّسُولُ؛ وَهَذَا قَوْلٌ مَنْ تَأَوَّلَ الْآيَةَ بِمَنْعِ جَوَازِ الْإِلْقَاءِ فِي كَلَامِهِ □

والثاني - وهو الذي عليه عامة السلف ومن اتبعهم -: أن الإلقاء في نفس التلاوة، كما دلت عليه الآية وسياقها من غير وجه، كما وردت به الآثار المتعددة؛ ولا محذور في ذلك إلا إذا أقرَّ عليه، فأما إذا نسَخَ اللَّهُ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ، وَأَحْكَمَ آيَاتِهِ، فَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ، وَليْسَ هُوَ خَطَأً وَغَلَطًا فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ إِلَّا إِذَا أَقَرَّ عَلَيْهِ ...».

وَقَالَ أَيْضًا: «وَالْعِضْمَةُ فِيمَا يَبْلُغُونَهُ عَنِ اللَّهِ ثَابِتَةٌ، فَلَا يَسْتَفِرُّ فِي ذَلِكَ خَطَأً بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ هَلْ يَصْدُرُ مَا يَسْتَدْرِكُهُ اللَّهُ، فَيَنْسَخُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ، وَيُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ:

والمأثور عن السلف: يوافق القرآن بذلك □

والذين منعوا ذلك من المتأخرين: طعنوا فيما يُنقل من الزيادة في سورة النجم بقوله: «تلك الغرائبُ الغلا، وإن شفاعتَهُمْ لثُرَّتْ جَى»، وَقَالُوا: «إِنْ هَذَا لَمْ يَثْبُتْ»، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ ثَبَتَ، قَالَ: «هَذَا أَلْقَاهُ الشَّيْطَانُ فِي مَسَامِعِهِمْ، وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ الرَّسُولُ ^»، وَلَكِنَّ السُّؤَالَ وَارِدٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْضًا ...

وأما الذين قَدَّرُوا مَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ، فَقَالُوا: «هَذَا مَنْقُولٌ نَقْلًا ثَابِتًا لَا يُمْكِنُ الْقَدْحُ فِيهِ، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ } إِلَى قَوْلِهِ: { وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ }

[الحج: 52-54]

فَقَالُوا: «الْآثَارُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ مَعْرُوفَةٌ ثَابِتَةٌ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ، وَالْقُرْآنُ يُوَافِقُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ نَسَخَ إِلَهُ لَمَّا يُلْقِي الشَّيْطَانُ، وَإِحْكَامُهُ آيَاتِهِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِرَفْعِ مَا وَقَعَ فِي آيَاتِهِ، وَتَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ؛ حَتَّى لَا تَخْتَلِطَ آيَاتُهُ بِغَيْرِهَا، وَجَعَلُ مَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فَتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ، وَالْقَاسِيَةَ قُلُوبُهُمْ، إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ ظَاهِرًا يَسْمَعُهُ النَّاسُ، لَا بَاطِنًا فِي النَّفْسِ، وَالْفِتْنَةُ الَّتِي تَحْضُلُ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ النُّسْخِ مِنْ جَنَسِ الْفِتْنَةِ الَّتِي تَحْضُلُ بِالنُّوعِ الْآخَرَ مِنَ النُّسْخِ □

وهذا النوع أدلُّ على صدق الرسول ^ وبعده عن الهوى من ذلك النوع؛ فإنه إذا كان يأمرُ بأمرٍ، ثم يأمرُ بخلافه - وكلاهما من عند الله، وهو مصدَّق في ذلك - فإذا قال عن نفسه: «إِنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الَّذِي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَهُوَ النَّاسِخُ، وَإِنْ ذَلِكَ الْمَرْفُوعَ الَّذِي نَسَخَهُ اللَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ» -: كَانَ أَدَلَّ عَلَى اعْتِمَادِهِ لِلصِّدْقِ، وَقَوْلِهِ الْحَقِّ، وَهَذَا كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ، لَكَتَمَ هَذِهِ الْآيَةَ:

{ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ }

ألا تَرَى أَن الَّذِي يَعِظُكُمْ نَفْسَهُ بِالْبَاطِلِ، يَرِيدُ أَنْ يَنْصُرَ كُلَّ مَا قَالَهُ وَلَوْ كَانَ خَطَأً؟! فَبَيَانُ الرَّسُولِ ^ أَنْ اللَّهَ أَحْكَمَ آيَاتِهِ، وَنَسَخَ مَا أَلْقَاهُ الشَّيْطَانُ، هُوَ أَدْلُ عَلَى تَحْرِيبِهِ لِلصِّدْقِ، وَبِرَاءَتِهِ مِنَ الْكُذْبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالرِّسَالَةِ؛ فَإِنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ^؛ وَلِهَذَا كَانَ تَكْذِيبُهُ كُفْرًا مَحْضًا بِلَا رَيْبٍ.»